

م/ "موجز سياسات" يتطرق إلى "رقمنة المالية العامة"

أطلق صندوق النقد العربي سلسلة بحثية دورية جديدة بعنوان "موجز سياسات"، تستهدف دعم عملية صنع القرار في الدول العربية من خلال توفير إصدارات بحثية موجزة تتطرق لأبرز الأولويات والموضوعات ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان الأعضاء مصحوبة بتوصيات لصناعة السياسات. والتي تركز على رقمنة المالية العامة، وبهذا الصدد نود أن نبين اللاتي: -

نود أن نبين العوامل الاتية التي تعزز أهمية التحول نحو رقمنة المالية العامة: -

- تشير الدراسات إلى أن التحول إلى الدفع والتحويل الإلكتروني على صعيد جانبي الموازنة يحقق وفورات تقدر بنحو 320 مليار دولار سنوياً في الدول النامية.
- أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد.
- ساهمت رقمنة نظم الضريبة على القيمة المضافة في بعض الدول في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20%.
- يزيد استخدام تقنية البيانات الكبيرة (Big Data) من كفاءة تحصيل الضرائب غير المباشرة ويساعد على مكافحة التهرب الضريبي.
- هناك فرص واعدة أمام الاقتصادات العربية للاستفادة من رقمنة المالية العامة لزيادة كفاءة المالية العامة.
- مكنت رقمنة المالية العامة الحكومات من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ورفع كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة.
- تساعد رقمنة المالية العامة على بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية قصيرة تعزز التخطيط الاقتصادي والمالي.
- حرص الحكومات العربية على التحول نحو رقمنة المالية العامة في إطار خططها القومية الهادفة للتحول الرقمي والإصلاح المالي.
- وجود رؤى وطنية للتحول الإلكتروني واستراتيجيات للشمول المالي ونظم الكترونية للهوية أساس لنجاح رقمنة المالية.
- تُعد حماية سرية وخصوصية البيانات ودعم أمن الفضاء السيبراني ركائز أساسية للحد من المخاطر المحتملة لرقمنة المالية العامة.

رقمنة المالية العامة: المكاسب الاقتصادية

- 1- تتطرق رقمنة المالية العامة العديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والمصروفات العامة) لاسيما من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الإلكتروني. فعلى صعيد جانب الإيرادات العامة، ساعدت رقمنة الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية. فيما ساهمت رقمنة الانفاق العام في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية ومكافحة الفساد وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الإلكتروني بطريقة سهلة وآمنة، ويمكن التحقق منها مثل الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة.
- 2- ترتبط رقمنة المالية العامة بتبني أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي وغيرها من النظم التي ساعدت على زيادة مستويات شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة.
- 3- تساعد على تحقيق وفورات اقتصادية سنوية تقدر بما يتراوح بين 0.8 و 1.1 % على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية أي ما يتراوح بين 220 و 320 مليار دولار.
- 4- يمكن أن تسهم رقمنة الانفاق العام في إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على دعم حكومي وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات يسهل الوصول إليها مثل الهواتف المحمولة والبصمة البيومترية وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل تكلفة.
- 5- سهلت أدوات رقمنة المالية العامة ونظم إدارة المالية العامة عملية بناء قواعد بيانات مفصلة وأنية وذات دورية تكرارية قصيرة (يومية) وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هامتين 1- زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدى وزارات المالية من إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية بما يشمل الايصالات الضريبية ومدفوعات الأجور وإصدار الديون 2- استخدام هذه القواعد المعلوماتية كأداة جيدة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال تسهيل تقييم الأثر المتوقع للسياسات المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي سياسات كلية مزمنة على المتغيرات المتضمنة على جانبي الإيرادات والنفقات.

رقمنة المالية العامة: بعض التجارب العالمية

- تقوم المملكة المتحدة وأستراليا وروسيا بتحصيل الضرائب المفروضة على الدخل والشركات على الفور من خلال أنظمة الرواتب الإلكترونية والفوترة الإلكترونية. حيث تمكنت المملكة المتحدة من معالجة التهرب الضريبي من خلال الحلول الرقمية إذ تستخدم إدارة الجمارك البريطانية تقنية البيانات الكبيرة لاكتشاف السلوك الاحتيالي للمستوردين على الحدود، وهو ما ساهم في زيادة

الحصيلة الجمركية السنوية بنسبة تصل إلى 1-2 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما ساعد التحول الرقمي على زيادة نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نظم المشتريات الحكومية في المكسيك بنسبة 20% خلال عام 2018 مقارنة بالنسبة المسجلة عام 2017.

- وعلى صعيد رقمنة المالية العامة في الدول النامية، تتمكنت الحكومة في الصين من خلال مراجعة أنظمة الفوترة الإلكترونية واستخدام تقنيات البلوكشين من التحقق من امثال الشركات لضريبة القيمة المضافة ومحاربة التهرب الضريبي، فيما تتوفر تجربة رائدة لرقمنة المالية العامة في الهند حيث تبنت الحكومة في عام 2009 مشروع الهوية البيومترية الوطني المعروف باسم Aadhaar وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على المستوى العالم بإجمالي عدد مسجلين في النظام يبلغ 1.2 مليار مواطن 99 % من سكان الهند يشكلون نحو 15 % من سكان العالم. يستند النظام إلى 12 رقماً مدعوماً بالمصادقة من خلال البصمة البيومترية التي توفر إثباتاً آمناً وفريداً للهوية من خلال فحص بصمة الإبهام أو القزحية عند نقاط تقديم الخدمة ومرتبطة برقم الهاتف النقال رغم كون هذا النظام قد تم تبنيه بهدف زيادة مستويات الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية – التي زادت بنحو 240 مليون حساب مصرفي في اشهر قليلة من تدشين النظام- الا انه قد مكن الحكومة أيضا من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ودفع المعاشات حيث يتم من خلال هذا النظام توصيل مدفوعات برامج الدعم لاسيما دعم السلع الغذائية مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في أي مكان في الهند بما فيها الأماكن التي لا تتوفر فيها فروع بنكية أو ماكينات للصراف الالي عبر الهاتف المحمول. كما مكن النظام الحكومة من التنقيح الدوري لقوائم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية لمنع الازدواجية أو وصول الدعم لغير المستحقين.

- يرتبط بالنظام أكثر من مليار حساب مصرفي وهاتف محمول وتم من خلاله تنفيذ معاملات بقيمة 12 مليار دولار وحققت الحكومة جراء تفعيل هذا البرنامج وفورات كبيرة على صعيد الموازنة العامة للدولة بلغت اضعاف كلفة تطبيقه، حيث تشير التقديرات إلى أنه وفر للحكومة نحو 10 مليار دولار تقريباً خلال عامي 2017 و2018، فيما بلغت كلفة تطبيقه 1.3 مليار دولار. يشار إلى أن تطور نظم الدفع الإلكتروني في الهند قد ساهم بشكل كبير في نجاح التجربة، حيث شهدت تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وهو ما يتوقع معه أن يصل حجم سوق الدفع الإلكتروني في الهند إلى 500 مليار دولار سنوياً عام 2020 وهو ما سوف يؤهل سوق الدفع الإلكتروني إلى أن يساهم بنحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ساهم تعاون كافة الجهات والدعم السياسي الكبير للمشروع في نجاحه.

رقمنة المالية العامة: بعض التجارب العربية

- حرصت الحكومات العربية في إطار خططها القومية الهادفة إلى التحول الرقمي ومساعدتها للإصلاح المالي إلى التحول نحو رقمنة المالية العامة. وقد حققت العديد من الدول العربية نجاحات ملموسة في هذا الإطار. ففي مصر يأتي التحول نحو رقمنة المالية العامة في سياق " استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" والبرامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن حزمة من الإصلاحات المالية الرامية لتحديث إدارة المالية العامة، وتحسين تعبئة الموارد، وتعزيز كفاءة الانفاق العام باستخدام التقنيات الرقمية، حيث تبنت وزارة المالية منظومة لنشر الدفع والتحويل الإلكتروني من خلال الاستفادة من الربط بين نظام تحديد المواقع العالمي (GPC) ونظام الخزانة

الموحد (TSA) ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في جميع أنحاء البلاد. وعليه تم إلغاء التعامل بالشيكات الورقية الحكومية لتستبدل بنظام الدفع الإلكتروني الجديد، ومن خلاله يتم تحويل أوامر الدفع المختلفة التي تنفذها الوحدات المحاسبية الحكومية مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمتعاملين مع الحكومة وموظفيها.

الانعكاسات على صعيد السياسات

1- ضرورة وجود رؤية قومية متكاملة للتحول الرقمي وفق إطار تدريجي داعم لهذا التحول يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات والبنية الأساسية الداعمة لهذا التحول الشامل على مختلف الأصعدة والتي يمكن البناء عليها لمساعدة عمليات التحول الرقمي في القطاعات المختلفة وفق أطر تكاملية وأدوار محددة للجهات المعنية تضمن نجاح هذا التحول.

2- الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة يعد أساس نجاح مبادرات رقمنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني ففناذ السكان إلى هذه الخدمات الرقمية يتطلب وجود رؤية وطنية داعمة لزيادة مستويات الشمول المالي مع التركيز على المناطق المحرومة وتوفير التقنيات اللازمة لتسهيل هذا النفاذ بما يمكن من الاستفادة من اتجاه الحكومة لرقمنة المالية العامة.

3- ضرورة التركيز على اعتبارات حماية الخصوصية وسرية البيانات ودعم الامن السيبراني رغم المكاسب الكبيرة التي تحققت على صعيد رقمنة المالية العامة، تشير تجارب بعض الدول إلى وجود بعض المخاطر التي ترتبط بهذا التحول وخاصة فيما يتعلق بحالات الخروقات التي تعرضت لها هذه النظم وانتهاك خصوصية وسرية بيانات المسجلين.

4- القيود المؤسسية والقانونية وقيود القدرات البشرية تستلزم مبادرات التحول الرقمي جهود حكومية لدعم القدرات المؤسسية والقانونية والكفاءات البشرية المتوافرة في وزارات المالية ووحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة فمن جهة تتطلب عملية رقمنة المالية العامة سن حزمة من القوانين التي تنظم عمليات الدفع الإلكتروني ورقمنة المشتريات الحكومية. إضافة إلى بعض التغييرات المؤسسية والتنظيمية التي يفرضها هذا النوع من التحول مع التأكيد على تطوير القدرات البشرية في وزارات المالية ووحدات تنفيذ الموازنة العامة.

الحاجة إلى دعم البنية التقنية تقوم مبادرات رقمنة المالية العامة على وجود بنية أساسية رقمية داعمة ولازمة لهذا التحول من أبرزها اتساع نطاق انتشار تقنيات الاتصال وتقنيات المعلومات لاسيما انتشار استخدام الهاتف المحمول والنفاذ إلى الانترنت وهناك حاجة في عدد من الدول العربية إلى تعزيز مستويات نفاذ المواطنين إلى البنية الأساسية الرقمية وخاصة في المناطق المحرومة والنائية وهو ما سوف يساعد الحكومات على تحقيق مكاسب كبيرة من الاتجاه نحو رقمنة المالية العامة.